مفهوم المواطنة في السياق العربي الإسلامي

شكري مامني (*)

1 ـ المقدمة

سنسعى في عملنا إلى أن نجيب و لو جزئيا عن السؤال التّالي : أين نحن من بناء المواطنة و الديمقراطية ؟

إنّ اهتمامنا بمفهوم المواطنة أو المواطنية كما يسميها برهان غليون إنّما ينبع من اعتقادنا أنّه ركيزة البناء الحضاري للمجتمع الديمقراطي و أساس نجاح المسيرة الديمقراطية. ونلفت انتباه القارئ إلى أننا فضلنا استخدام عبارة المواطنة على عبارة المواطنية لأنّها أكثر استعمالا في الأدبيات العربيّة. ويوافق هذه العبارة La citoyenneté في الفرنسية و Citizenship في الانجليزية.

ومعلوم أنّ تاريخ الشّعوب قد حفظ لنا نماذج مختلفة من المواطنة نذكر منها مواطنة أثينا و مواطنة روما و المواطنة الفرنسيّة... إلخ. و حريّ بنا أن ننزّل استخدام مفهوم المواطنة ضمن خصوصية مسارنا التاريخي و ألاّ نقع في خلط يضرّ بفهمنا لواقع التّجارب العربية الإسلامية. إذ يجب أن نحذر من سحب بعض الاستعمالات الواردة في الأدب الاجتماعي و السّياسي سحبا قد لا يتفق و خصوصية تجربتنا و لا يساعد بالتّالي على بناء مواطنة خليقة بأن تدفع بالعالم العربي الإسلامي قدما على طريق الديمقراطية.

---

* باحث من تونس.

و بناء عليه، فاننا سنسعى إلى الإجابة عن السؤالين التّاليين : كيف تقدمنا نحو بناء المواطنة؟ و ما هي آفاق تجربة بناء المواطنة في المجتمعات العربيّة ؟

سنبيّن في عملنا هذا أنه رغم محدودية التجربة التّاريخية من حيث تقدم بناء المواطنة و حقوق الإنسان فإن ما أنجز لا يدلّ على عجز البلدان العربية عجزا تاريخيّا عن بناء الدّيمقراطيّة وهو ما يبطل الفرضيّة القائلة بمخالفة المجتمعات العربيّة مخالفة جوهرية للقيم الديمقراطية.

وأمام رغبتنا في أن نساهم في توضيح الرؤيا لما نعبر عنه بخصوصية بناء المواطنة في العالم العربي فإننا نخصّص القسم الأول من هذا العمل للتّعرف إلى الأدبيات الغربية المتناولة لمفهوم المواطنة بالدراسة والتمحيص.

وسنسعى في مرحلة لاحقة إلى تنزيل مفهوم المواطنة في السّياق العربي وهدفنا أن نعرّف بخصوصيّة استعمال هذا المفهوم انطلاقا من تجارب الدّول العربيّة مؤكّدين أن الدول العربيّة ليست في معزل تام عمّا حقّقه الإنسان المواطن من مكاسب طيلة القرنين الآخرين. و في الأثناء، سننظر في مدى اتفاق مفهوم المواطنة و إرثنا الدّيني و اللّغوي.

وسنعود في القسم الثّالث إلى الأدبيات العربية على وجه الخصوص، ونقصد بذلك الأدبيات الحديثة التي نقسّمها تقسيما تاريخيا إلى مرحلتين : الفترة الأولى هي تلك التّي سبقت حدث سقوط جدار برلين. و أما الفترة الثانية فتمتدّ من هذا الحدث العالمي الهام إلى الفترة الحاليّة التّي تدعّم فيها المطلب الديمقراطي. و نبتغي في نهاية هذا العمل توضيح السبل نحو بناء المواطنة و تحقيق خطوات هامة تجاه المجتمع الديمقراطي الحديث.

2 ـ مفهوم المواطنة في الأدبيات الغربيّة

لا نرغب في هذا العمل في أن نقدم لقارئنا تعريفا نهائيا جاهزا لمفهوم المواطنة. و لا جدوى حسب اعتقادنا في أن نقدم تعريفا دقيقا أو شاملا طالما لم نشرح و لو بصفة سريعة أهم التطورات التي شهدها و يشهدها هذا المفهوم. إننا إذا حققنا في كتاب سعيد بوعمامة و ألبانوكورداريرو وميشال رو (1992) سندرك أن البشرية تتقدم بخطى بطيئة على درب المواطنة وأن ما عرفته من نماذج عديدة للمواطنة قد تحقق عبر قرون طويلة حصل خلالها تقدم

تدريجيّ في بناء مجتمع ديمقراطي. فالمواطنة الرّومانية أو الآثينية لم تكن مواطنة ديمقراطية وفق مبادئنا اليوم و لكنها قد عبرت عن شكل هام من أشكال المشاركة والاندماج الاجتماعي و السياسي و يرى بوعمامة(1992) أن المواطنة مفهوم تاريخي لا تحتكره المجتمعات الغربية المتقدمة و لكل مجتمع نموذجه الخاص في بناء المواطنة. و يقدم لنا بوعمامة (1992) في سياق تحاليله تقسيما تاريخيّا هامّا ميّز أهم النماذج الغربية والأوروبيّة.

أما النموذج التاريخي الأول فهو المعبر عنه بالمواطنة في شكلها الكلاسيكي القديم و المتصل بحياة المدن و المجموعات الصغرى و ظهور المواطن على أنه ذات تملك جملة من حقوق المشاركة السياسية و يضرب لنا في ذلك مثل المواطنة في أثينا و روما رغم اختلاف النموذجين و هما نموذجان قد أثّرا في بناء المواطنة الغربية الحديثة. وأمّا المواطنة الحديثة فهي التي برزت إثر الثورة الفرنسية و الإعلان عن بيان حقوق الإنسان و المواطن، ثم انتشرت إثر الحركات القوميّة الأوروبّية.

ويعتمد بوعمامة وآخرون (1992) مفهوم المواطنة الجديدة La nouvelle citoyenneté للإشارة إلى تطوّرالمواطنة خلال العقدين الأخيرين. و يأتي هذا المفهوم إثر المطالبة بمراجعة مبادئ الديمقراطية المعاصرة و الدّعوة الى تحقيق مواطنة اجتماعية تقوم على مبدإ المشاركة. وسنكون أكثر حرصا على توضيح ما شهده مفهوم المواطنة في العقود الأخيرة من تطوّر لما لذلك من أهميّة في بلورة الأفكار الديمقراطيّة الجديدة و التي قد نهل منها البعض من مفكّرينا العرب. ولكن، علينا قبل أن نخوض في مفهوم المواطنة الجديدة الذي يستخدمه بوعمامة و من نحا نحوه في أوروبا المعاصرة أن ننظر في نظرية Marshall توماس مارشال (1964) في البناء التاريخي للمواطنة الغربية.

وقد لاحظ توماس مارشال أن المجتمعات الغربية و المجتمع البريطاني ونظيره الأمريكي على وجه التحديد قد شهدا تقدما تدريجيا نحو +«المواطنة المعاصرة«، وإن كان لا يستعمل هذه العبارة. وهو يرى أن المواطنة لم تكتمل عناصرها إلا بعد الحرب العالمية الثانية و صدور القوانين الاجتماعية الكفيلة بتحقيق المساواة بين الأفراد. وبذلك تتحقق العناصر الثلاثة المكونة لمفهوم المواطنة : الحقوق المدنية و الحقوق السياسية و الحقوق الاجتماعية.

وقد رأى مارشال (1964) أنّ القرن الثامن عشر كان قرن الحقوق المدنية كحرية الفرد و حرية التفكير و التعبير. أما القرن التاسع عشر فهو قرن

الحقوق السياسية و حق المشاركة في الحكم والقرار السّياسي. ويأتي المنتصف الثّاني من القرن العشرين ليتحقّق في المجتمع الأمريكي الإقرار بحقوق المواطن الاجتماعية كالصحة و التعليم. لا يمكن لنا أن نعمم هذا النموذج الانتقالي الذي ضبطه Marshall وهو بدوره يعبّر عن احترازه إزاء فكرة تعميم النموذج الغربي للمواطنة و أكد أن الصّيرورة التاريخية لهذا المفهوم قد تتخذ مسارا مخالفا لما عرفه المجتمعان البريطاني والأمريكي. والأهم في نظرنا أن هذه النظرية قد رأت في المواطنة بناء تاريخيا تدريجيا لمنظومة من الحقوق يحقق ترابطها و تكاملها مبدأ المساواة وهو أساس من أسس المجتمع الديمقراطي الحديث.

و الحقيقة أن ما عبّر عنه بالمواطنة الجديدة ما كان له أن يرى النور لولا إسهام مارشال Marshall في تأسيس المقومات الرئيسية لبناء مفهوم المواطنة ولولا نقد Parsons من بعده Birnbaum (1996) لنظرية Marshall وقد اعتبرا أن مارشال قد سكت تماما عن حق الاختلاف الثقافي ولم يعر اهتماما لما عبّر عنه بالحقوق الثقافية. واتفقا على أن العنصر الثقافي هو البعد الرابع المنقوص لنظرية المواطنة وهو العنصر الكفيل بتحقيق مبدإ الانتماء الى مجموعة تثبّت هويّة الفرد و كينونته الجماعية.

لقد عبّرت المواطنة الجديدة عن تخطّي التّصوّرالضيّق لمفهوم المواطنة حتّى لايفهم على أنّه مجموعة من القوانين المضبوطة والمتّصلة بعلاقة الفرد بالدّولة. وبذلك تصبح المواطنة الجديدة تعبيرا عن حياة جماعيّة تصنعها مجموعة متآلفة من الأفراد يقوم بينهم رابط إنساني قانوني سياسي أو ثقافي.

إن الوجهة الحديثة التي اتخذها مفهوم المواطنة في الغرب قد حوّلته من مجرّد مجموعة من القوانين و الضّوابط النّصيّة إلى حركة اجتماعيّة هدفها تحرير المواطن الفرد و تركيز الشّعب الفاعل في تاريخه. و قد حوّلت هذه الرؤية النّقدية الفرد المواطن من مجرّد طرف في لعبة الانتخابات الى كينونة تاريخيّة بنّاءة. إن مفهوم المواطنة لا يعني فحسب جملة من النصوص القانونية الضابطة لحقوق الفرد وواجباته بل إنّها تعبير عن المسار التّاريخي الذي حقّق و يحقّق للفرد و المجموعة التّقدّم نحو بناء مجتمع ديمقراطي حديث يضمن كرامة الفرد و حريته. معنى ذلك أنّ المواطنة لا تعني ممارسة فرديّة للقانون لأنها قبل كل شيء حركة اجتماعيّة مؤسّسة للقوانين. إنّ المواطنة لا

تقتصر على مجال السّياسة و الانتخابات دون سواها لأنها تتّصل أولا و بالذات بمبدإ المشاركة الكامن وراء سلوك الانتخاب. فهي قرينة الديمقراطية و قيمها و أساس الاجتماع السياسي و تكوّن المجتمع المدني المعاصر. و الذين يرون أن المجتمع العربي فاقد لمفهوم الفرد و عاجز عن بناء المواطنة لم يدركوا أن المواطنة لا ترفع من إنسانية الفرد إلا لتبني مجتمعا أكثر تآلفا و تضامنا حتى يقدر على مقاومة كل مظاهر الاقصاء و التهميش و الحيف في شتّى المستويات. و نعتقد أنه بالإمكان النظر في بعد خامس لحقوق المواطن الفرد المتّسمة بقدر أدنى من المساواة في التمتع بالمرافق المادية الأساسية والضرورية لحفظ كرامة الإنسان.

ويقترن مفهوم المواطنة بتطور الإنسان و سعيه الدؤوب نحو مزيد من الحرية و المساواة و الكرامة أي نحو تحقيق إنسانيته و احترام كينونته. ولا نعتقد أن الإنسان العربي بمعزل عن مسار التحرر الذّي تخوضه سائر الشّعوب. وحتى نحافظ في تناولنا لهذا المفهوم على وجهتنا التاريخية ولا نكتفي برسم مطالب مثالية فإننا سنتفحص ما توصل إليه الفكر العربي الحديث و نمعن النظر في الفروقات المذهبية التي ميزت العقدين الأخيرين.

وبعد هذا العرض الموجز لبعض ما كتب حول المواطنة والبناء الديمقراطي يتضح لنا وجود تيارين قد تباينت رؤاهما. و سبب اختلاف التيارين إنما يتصل بموقف كل طرف منهما من الحركات القومية.

أما التيار الأول فإنه ينزع الى تجاهل المشاعر القومية و الوطنية و اعتبار المواطنة الحل البديل لما جنته الحركات القومية و هم يرون أن الأسبقية كل الأسبقية إنما تكون لإدماج كل الأفراد إدماجا تاما انطلاقا مما تسمح به قوانين المواطنة على صعيد أوروبي أو دولي أو جهوي. و عادة ما تحقّر هذه المجموعة ما يسمى بنموذج مواطنة الدولة (بوعمامة، 1992) معتبرة أنّ المواطنة الحقيقيّة هي التّي تخصّ أوّلا وبالذّات المجتمع الديمقراطي وهي أساس الرّابطة الجماعيّة بين أفراده (بوعمامة وآخرون 1992– باستونياي Bastenier و داستّو Dassetto 1993). إن هذا التيّار الليبرالي الغربي قد قدّم رؤية نقدية هامة للمواطنة الحقوقية الدولية و اعتبر أن المواطنة الحقيقية تبنى خارج الرابطة بين الدولة و المواطن كي تهمّ أوّلا وبالذّات مجموعة المواطنين و عناصر المجتمع المدني أو المجموعات الحرة و التي قد لا تملك تعبيرة سياسية قومية.

وأما التيار الثاني فهو متمسك بموقفه من الحركات القومية باعتبارها حركات مؤسسة لنموذج من المواطنة قد لا يتضارب و مبادئ الديمقراطية الحديثة (آلان توران 1992؛ 1994؛ 1997، شنابر 1994 Schnapper بادي 1984-1997 Bendix) و نحن إن ذكرنا هذا الانقسام حول مسألة القوميات و دورها في البناء الديمقراطي فلأنّنا نرى أن التيار المتمسك بدور الدول و القوميات قد يساعدنا على فهم جوانب من تجاربنا القومية بالمعنى السياسي و الثقافي للكلمة القائم على مبادئ نظام الدولة الامة.

ويؤكد التيّار الثاني أن الدولة الأمة و المشاعر الوطنية لا تمثل عوائق أمام تحقيق الديمقراطية وبناء المجتمع الديمقراطي. فبناء الدولة و تأسيس حقوق المواطن هي أساس بناء رابطة المواطنة الحقيقية الدافعة بدورها بحركة المجتمع نحو الديمقراطية الدائمة.

إنه بإمكاننا أن نستفيد من هذا الجدل القائم بين التيار الليبرالي النقدي و التيار الوطني القومي في شأن تنظيراتهما لمفهوم المواطنة. فالتيار الليبرالي يكشف لنا عن سبل لدعم حركة المواطنة من خارج جهاز الدولة والتيار القومي يؤكد أن السبيل الى بناء المواطنة يمر عبر بناء الدولة الديمقراطية Etat démocratique التياران معا يتفقان على أن مفهوم المواطنة لا يقتصر على جملة من الحقوق أو القوانين و إنما هو تجسيد واقعي لمسيرة المجتمع نحو دعم الديمقراطية والحفاظ عليها وتركيـز قيمها ومبادئها.

علينا أن نستفيد من إسهام التيارين بقدر الإمكان و وفق خصوصيات السياق العربي الإسلامي. ولاننسى أنّ الغرب اليوم يسعى الى تركيز نظام قيم ديمقراطية متماسك العناصر قصد تعزيز ما حقّقه من مكتسبات تاريخّة في مجال المواطنة وحقوق الإنسان وهو يخشى من إختلال القيم الجوهريّة التّي تنبني عليها مؤسّساته الإجتماعيّة و السّياسيّة. أما نحن فلا نزال حديثى العهد بالتّحوّل الدّيمقراطي وأمامنا أن نواجه صعوبات عديدة من أجل إرساء وتثبيت قيم المواطنة من مشاركة حرّة واعية ومن تقدير للمسؤوليّة واحترام حقوق الإنسان.

3 ـ المواطنة و أصول ثقافة المجتمع العربي الإسلامي

ننطلق في تناولنا للخصوصيات الثقافية الجوهرية –و نعنى الإسلام و اللغة العربية– من فرضية أساسية وهي أن ثقافتنا العربية الإسلامية لا تمثل

مانعا يحول دون الوسط العربي الإسلامي وقيم الديمقراطية والمواطنة واعتبارا لمحدودية هذا العمل فإننا لا نملك أن نخوض في دراسة أسس الفكر السياسي العربي ولا في التّعريف بالثقافة السياسية بمضامين الفكر الديمقراطي المتجدد.

إننا لا ننظرإلى الثقافة على أنها وعاء جاهز من المفاهيم أو بنى متجمدة خارج السياق التاريخي الراهن. فالثقافة هي تلك القدرة الإنسانية المتجددة على الخلق و الإبداع و بناء التاريخ مجددا كلما اقتضت الحاجة وفق ما تقتضيه حلقات التاريخ الحديث ومنعطفاته. إن الثقافة الحية هي ما يبعثه الإنسان في عملية توليد لما له صلة قريبة أو بعيدة بتجربته التاريخية. ويكون من الضروري أولا و بالذات أن نتخلص مما قد نعتبره ثوابت وهو ليس كذلك وأول هذه العناصرمفردات لغتنا ودلالاتها. ماذا نجد في قواميس اللغة عن لفظ الوطن والمواطنة.

3 ـ 1 ـ أصل كلمة الوطن والمواطن في اللغة العربية

إن ما يلفت انتباهنا هو غياب مفردة المواطنة من عامة القواميس العربية باستثناء ما ذكر في قاموس لاروس 1989 : « نزعة ترمي إلى اعتبار الإنسانيّة أسرة واحدة وطنها العالم و أعضاؤها أفراد البشر جميعا» ونلاحظ هنا، غياب التعريف الدقيق والتّوضيح الجليّ لهذه النزعة المشار إليها. و كلمة الوطن تعود الى فعل وطن أي أقام بمكان ما. و الوطن حسب ما توفر في عامة القواميس هو منزل إقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد. و أما المواطن فهو الذي نشأ معك في وطن واحد.

وكل هذه المعاني لا اتصال لها بالعلوم الإنسانية الحديثة كعلم الاجتماع السّياسي و العلوم القانونية لأنّها لا تعرّف المواطن تعريفا قانونيّا أو سياسيّا. ونرى أيضا أن هذه القطيعة مع مفهوم الإقليم باعتباره الرّكيزة الأولى للتّعريف السّياسي إنما تدلّ على نموذج تاريخي قديم لا يمثل فيه الإقليم والقانون أساس الاجتماع المدني و السّياسي. و بالتالي فإن اللّغة المعجميّة تبقى في حدود الجماعة الثقافية و الدينية في معناها العام وبمعزل عن الحقيقة القانونية و السياسية التّي أصبحت اليوم واقعا يعترف به دوليّا.

وهذا الغياب لا يشكل في نظرنا عائقا أمام بناء حقيقة المواطنة وإرساء الديمقراطية إرساء تاريخيا. و علينا أن نطوّع مؤسّسة اللّغة الى

اكتشافات الفكر السياسي الحديث حتى لا تكون مؤسسة اللغة بمعزل عن واقع تاريخي بشري متحرك.

3 ـ 2 ـ المواطنة و القيم الإسلامية

كلنا يدرك أن مبدأ تساوي الأفراد والمجموعات المنضوية تحت الراية الإسلامية قد مثل أساس نجاح الدعوة الإسلامية وبناء المدينة الإسلامية الأولى «بالمدينة المنوّرة» فتأسّست الحياة المدنيّة على آداب المعاملات وأوكل للعلماء مهمة تثبيتها وتربية المسلم عليها عملا بالكتاب والسنة.

ودون أن نخلط بين مبدإ الأخوة الديني ومبدإ المواطنة الوضعي نقول بأن الأول يمثل الأساس التاريخي لبناء المواطنة الحديثة وهذا ما أكّده برهان غليون :

إن الدفاع عن الحرية بوصفها أصل المواطنة أو مبّرر الاجتماع البشري، و تأكيد قوة الاخوة التي تقوم على الاشتراك في حقوق و واجبات واحدة و تفوقها على اخوّة العقيدة المتماثلة هو أساس العقد السياسي الجديد الوطني وهو لا ينفي التفاهم على نوع الحقوق والواجبات و لكنه يستمدها من تراثه الديني و المدني ذاته».(غليون 1993 : ص 150.

و يقول في نفس الكتاب :« إن إنتاج الأخوّة في العقيدة التي تحولت الى كلمة فارغة في المعنى اليوم، هو اذن الأساس الذي قام عليه تاريخ كامل، أي حقبة رئيسية من تاريخ الحضارة الانسانية.» (غليون 1993، ص 148).

وإلى جانب قيمة الأخوة والمساواة الدينية فان المجتمع العربي قد عرف قيمة العقل وقد ذهب الباحث خليدي (1992) الى اعتبار أنّ العلماء هم من خلقوا هامش حرية بين القانون الالاهي والقانون الوضعي وفق لغتنا اليوم. و قد ساق خليدي (1992) في ذلك عدة أمثلة عن مدن المسلمين كالخلافة الفاطمية ومدينة الكوفة. ما كان للحضارة العربية أن تشهد فترات ازدهار لولا اسهام مفكريها بالنظر والعقل و لولا سيادة التنظيم العقلاني في حياة المدن. ويشير خليدي (1992) الى أن السلف الصالح قد نجح في فهم السياسة على أنها فن و تدبير ورفع من شأن العقل الى أن كان ميزة من ميزات الاجتماع وأساسا للعمران والحضارة.

إن المجتمع العربي الاسلامي بقيمه الدينية والعقلية معا كالأخوة والعلم والعدل لانراه مخالفا أو معارضا لحقوق الفرد المدنية والأسس

الديمقراطية الحديثة والدليل أن رواد حركة الاصلاح هم من العلماء و المشايخ وكذلك الشأن بالنسبة لحركات التحرر وردّ المستعمر. وقد أشار Bertrand Badie (1992) إلى أن ابن باديس مؤسس جماعة العلماء بالجزائر (1931) يميز المشروع السياسي من المشروع الديني و لا يخلط بينهما.

«فالشيخ يميز القومية الثقافية من القومية السياسية، فالأولى زادها الثقافة و اللغة و الدين و نجد التعبير عنها في جماعة العلماء. أما الثانية فتحيلنا على الإقرار بضرورة ربط حقوق المواطنة بواجباته»(بادي Badie 1992 ، ص170).

وهكذا يؤكد جمع من الباحثين فكرة تعايش وامتزاج المنظومة الدينية النقلية و المنظومة العقلية في بناء الحضارة العربية الاسلامية. فإن مثلت المواطنة الحديثة اختلافا في مضامينها عن فكرة الاخوة الدينية و تدبير شؤون الامة فان هذا الاختلاف التاريخي لا يمثل مانعا يحول دون المجتمع العربي ودون بناء نفسه على أسس مبادئ المواطنة. لا نرى في تاريخ الوطن العربي في العصور القديمة والوسطى ما يجعل منه استثناء تاريخيا. ومعلوم ان البشرية جمعاء لم تتقدم نحو المواطنة وتركيز النظم العصرية في الحكم إلا خلال القرنين الأخيرين. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمعات العربية قد عرفت بدورها محاولات هامة لبناء الحداثة السياسية انطلاقا من عصر التنظيمات و مرورا بنشأة الدول الحديثة.

4 ـ المواطنة و قيام الدولة الحديثة

إن الفكرة الليبرالية القائلة بأن المواطنة الحقيقية لا يمكن أن تقتصر على علاقة قانونية بين الفرد والدولة قد عبرت عن محاولة أصحابها نقد مواطنة الدولة والكشف عن قصورها. وهذا النقد لم ينف البتة ما للدولة من أهمية في إرساء و تثبيت القاعدة القانونية و الثقافية لمفهوم المواطنة. وقبل مناقشة مواطنة الدولة ومحدوديتها أو تناقضها، علينا أن ننظر أولا في دولة المواطنة. فما هي دولة المواطنة ؟

يحدّد بادي Badie (1986) أربع خاصيات لتركيز الدولة :

- الإقليم
- التأسيس linstitutionnalisation
- العالمية
- المصلحة الجماعية

ويرى بادي Badie (1986) أن العالم العربي قد بقي خارج دائرة الحداثة والعقلانية ولم تتوفر فيه الشروط الأساسية لبناء الدولة والديمقراطية بالمفهوم الغربي للكلمتين. ولعل أهم مظهر من مظاهر تعثر تجربة بناء الدولة مشكلة الشرعية التي بقيت في معزل عن العناصر العقلانية الحديثة واقتصرت على مصادر تقليديّة مثل الانتساب إلى عائلة شريفة أو البحث عن زعيم مخلّص الجماعة من تسلط العدو.

وطبيعي أن تختلف تجارب بناء الدول الحديثة عن الدول الغربية الحديثة وطبيعي أيضا أن تكون الدولة العربية الحديثة تجربة فريدة وخصوصية. ونلاحظ أنه رغم ارتكاز نشأة الدول العربية على مبادئ المصادمة مع المجتمع الغربي الحديث ورغم المصادر التقليديـة لشرعية الدول فإن عامة الدول العربيـة اليوم تسعى إلى تثبيت أركان شرعيتها بمصادر حديثة أساسها بناء المجتمع الديمقراطي الحديث. ولا ننسى أن بعض الدول, مثل تونس ومصر, تمتلك في رصيدها التاريخي ما يمكنها من توظيف الحركات الدستوريـة للقـرن التاسع عشر توظيفا يتفـق وخصوصيات المرحلة الراهنة.

صحيح أن عامة الدول العربية لم تثبّت عند نشأتها وجهتها الديمقراطية، ولم تعمل على بناء مجتمع ديمقراطي (ناجي علوش،1985) وقد سعت إلى تركيز علاقة تربوية مع المواطن أساسها الاحتواء السياسي عوضا عن المشاركة وحق الاختلاف ولم يتولّد عن ذلك مواطنة معاصرة بقدر ما اتسمت العلاقة بين المواطن والدولة بالمصلحية والحذر. ونعتقد أن الدولة لا تصنع نفسها بنفسها ولا يمكن الحديث عن جوهر ميتافيزيقي للدولة وعن طبيعتها السلطوية القمعية أو خاصيتها الديمقراطية الحديثة. وإن أمكن الحديث عن طبيعة الدولة فإن ذلك يرتبط أولا وبالذات بالعلاقة التي تشدّها إلى المجموعة الوطنية والفرد باعتباره عنصرا فاعلا فيها. وبناء عليه يتأسس مشروعها ووظائفها .

ولاننسى أن المجتمعات العربيّة حديثة العهد بالدولة والسّياسة حسب المفاهيم الحديثة. وما تجربة الدولة الوطنيّة إلا منطلقا محتشما في سبيل بناء المواطنة والديمقراطية وهما بدورهما أساس بناء الدولة. إن المواطنة والديمقراطية أبعد ما يكونان عن مقولتي الفطرة والثقافة الفطرية وهو ما حدا ببرهان غليون إلى قول :

«إن المواطن ليس مقولة مجسّدة بالفطرة في الطبيعة وفي المجتمعات الطبيعية ولكنها فكرة سياسية لا بد لتجسيدها من تربية جماعية : هي السياسة نفسها بوصفها ممارسة للحرية، ومن تربية فردية : هي التهذيب الأخلاقي بما يشمل من تكوين للقيم الأساسية والضمير الفردي».

ولذلك فإن فكرة المواطنة، أي الإيمان بأن من الممكن المراهنة على الحرية كمطلب ورصيد معنـوي وسياسي معا في تغيير قواعد العمل والتضامن والتواصل الجمعي، والمراهنة كذلك على الفرد كمركز استثمار ممكن لرصيد الحريـة هـذا، وللقيم العقليـة والنفسية والماديـة المرتبطـة بها، تشكل جوهـر السياسة الحديثة ومفتاحها الحقيقي». برهان غليون(1993 ص 166).

لا ننسى إذن أننا حديثو عهد ببناء المواطنة وأن الدولة الحديثة لم تدرج الديمقراطية في أولويّاتها وقد كان مشروعها تنمويا ونهضويا يقوم أساسا على مواجهة المستعمر والعالم الغربي. فقد طبعت نشأة الدول الحديثة بأيديولوجيات قومية أساسها تركيز مفهوم الجماعة القومية أو الوطنية. كما سعت (الدولة/الأمة) إلى بناء مجتمع سياسي جديد على أساس شرعية الدولة وولاء المجموعة الوطنية للدولة و القانون معا. وقد مثلت هذه التجربة ارتقاء بالمجموعة من مستوى المفاهيم الثقافية أو الدينية إلى مستوى الجماعة الوطنية ذات التعبيرة السياسية وهذا هو الحد الأدنى الضروري لبناء علاقة مواطنة. و على هذا الأساس برزت فكرة الفرد كذات قانونية «المواطن« ولكنها بقيت فكرة منصهرة في القانون ولم ينجرّ عنها مشاركة المواطن في سنّ القوانين وإيمانه بجدواها.

ويرى كل من عبد اللّه ساعف (1985) وعفيف البوني (1987) أن المواطنة هي أساس البناء القومي الحديث وتأسيس الجماعة السياسية الملتفة حول مفهوم (الدولة/الأمة). إن مواطنة الدولة هي وسيلة صنعتها الدول الحديثة محافظة على الانسجام بين الدولة والأمة و تحقيقا «لدولنة المجتمع» وهذا ما أشار إليه بادي (1986) و (1987). ثم إن نشأة (الدولة/الأمة) في وطننا العربي لم تتحقق دون أزمات الهوية الوطنية والشرعية السياسية والتقسيم العادل للثروات المادية وتثبيت رموز السلطة. وهو ما حدا بسعد الدين إبراهيم (1984) إلى تحديد ثلاث معضلات كبرى ترتطم بها مشاريع الدول الناشئة : الهوية، شرعية الحكم و المساواة.

لقد بين كل من ناجي علوش (1985) وعفيف البوني (1987) ورشيد شقير (1991) أن المواطن العربي لم يتخلص من وضعية الرعوية ولم تكن المشاريع القومية والدولية الحديثة كفيلة ببناء مواطنة حديثة تدفع المجتمع نحو الديمقراطيـــة. لقد كانت السبيل إلى الديمقراطيـة وبناء المواطنـة مليئة بالعراقيل والصعوبات فلم تكن المواطنة القومية قد تحولت إلى قيمة اجتماعية وحضارية بناءة ولم تكن هذه الدول الناشئة قادرة على بناء مجتمع ديمقراطي متقدم. ولا ننسى أيضا أن الإرث الثقافي و الاجتماعي بعد الفترة الاستعمارية لم يكن كفيلا بأن يمنح المواطن الفرد قدرة على فرض مواطنة متقدمة.

ومع ذلك فإننا نعتبر قيام الدولة الأمة وتركيز الدساتير ونظام الدولة قد مثل خطوة عملاقة نحو بناء المواطنة، إن هذه التجربة رغم ما عرفت به من أزمات ونكسات و رغم ما ولّدته من خنق للحريات فهي من الوجهة التاريخية والثقافية لا تمثل عائقا تاريخيا أمام بناء المواطنة.

ولعل المرحلة الأخيرة التي تميزت بانطلاقة المسار الديمقراطي للنظام العالمي الجديد وانتشار ثقافة عالمية جديدة أساسها الديمقراطية وتكريس مبادئ حقوق الإنسان ستكون الدفع الحقيقي الجديد نحو التقدم على درب المواطنة والديمقراطية. و كما يشير سويم عزّي (1987) فإن الانطلاقة الحقيقية لفكر المواطنة L'esprit de citoyenneté إنما يتصل بالفترة الأخيرة التّي شهدت انطلاقة المسار العالمي الديمقراطي الحديث.

إن المواطنة البناءة هي تلك التي تمثل شرط تقدم المجتمع نحو تثبيت الديمقراطية وتحويلها إلى تجربة تاريخية مستمرة. فمواطنة الدولة لم تكن كفيلة بأن تدفع قوى المجتمع نحو الديمقراطية لأنها لم تكن مواطنة مشاركة وحرية. والديمقراطية بلا مواطنة وهم وسراب أو هي مسرحية خارج مسرح الحياة الواقعية وليست ببناء تاريخي لمجتمع حقيقي. ولا سبيل إلى الديمقراطية إلا عبر تحقيق بناء المواطنة.

5 ـ المواطنة و إشكالية المسار الديمقراطي في العالم العربي

5 . 1 ـ فكرة الديمقراطية في الوطن العربي قبل سقوط جدار برلين

لقد دأب العديد من المفكرين العرب على محاولة بناء مشاريع ديمقراطية عديدة وذلك قبل حدث سقوط جدار برلين وتطلع الشعوب نحو مرحلة

ديمقراطية جديدة. و مفهوم الديمقراطية يبقى من المفاهيم الحديثة التي اختلفت في شأنها التنظيرات والمشاريع. ولا يسعنا في بحثنا هذا أن نخوض في شتى المجالات التي يمكن أن يحيلنا عليها مفهوم الديمقراطية.

و نحن إذ نذكر الديمقراطية فإننا نتناول هذا المفهوم باعتباره مفهوما مرجعيا لمصطلح المواطنة. وهذا ما يؤكده توران (1994) في نظريته للديمقراطية المحرّرة. ويذكر لنا توران (1994) ثلاثة أبعاد مكونة للديمقراطية :

ـ احترام القوانين الأساسية

ـ المواطنة

ـ تمثيليّة المسيّرين

ويرى أن العلاقة بين هذه الأركان الثلاثة هي أساس اشتغال نظام الديمقراطية في بلد ما. ويرى توران (1994) أن المواطنة الديمقراطية ذات التركيبة الديمقراطية إنما تشكل مقوّما رئيسيا للمجتمع الديمقراطي.

ونحن نتفق معه في اعتبار الثقافة الديمقراطية وقيم المواطنة شرطا ضروريا لإنجاح المسيرة الديمقراطية في بلد ما. ونعتبر أن ما قدمه المفكرون العرب في شأن مشروع الديمقراطية هو الدليل ذاته على صيرورة بناء فكر ديمقراطي وثقافة ديمقراطية.

وقد لاحظ الباحث عبد اللّه ساعف (1985) وجود ثلاثة تيارات ميزت التوجه الديمقراطي في الوطن العربي:

– التيار الليبرالي الذي تبني بلا تحفظ النموذج السياسي والإداري الغربي وركز أسس الحركات الدستورية في البلدان العربية.

التيار الإصلاحي القديم الذي دافع عن مبادئ الديمقراطية باعتماده على روح الإسلام و الإرث الديني.

– التيار التقدمي وهو حديث العهد ويدعو إلى ترشيد الدولة وقيام سلطتها على مصادرعقلية (احترام القوانين السياسية، تطبيق الدستور، ضمان السير القانوني للانتخابات).

و لتقريب هذا التقسيم إلى الأذهان ضرب لنا عبد اللّه ساعف (1985) مثل المغرب الأقصى وقدم لنا أمثلة عن المتثقفين السياسيين : الوزاني وهو الممثل للتيار الليبرالي، علال الفاسي وهو الممثل للتيار الإصلاحي القديم

وأخيرا مهدي بن بركة ممثل الاتجاه التقدمي الحديث. ولا تكمن الأهمية في النظر إلى مدى تعميم هذا التقسيم على سائر الأقطار العربية أو في التحقيق في مدى صحته.

والأهم من ذلك هو التعبير الصريح عن تجذر الفكر الديمقراطي في الحركات الوطنية و تقدمها نحو رؤية ديمقراطية حديثة. وهي حجة أخرى نسوقها للدلالة على أن المجتمع العربي لا يمثل كتلة استثنائية لا تمتّ بصلة إلى مبادئ الديمقراطية.

و ما شهده المجتمع العربي من أزمات لم يكن إلا سببا للانكباب على معالجة معضلة الديمقراطية والبحث عن حلول قد تكون محدودة في نظر البعض ولكنّها من المنظور التّاريخي خطوات لا بدّ منها.

و قد أكد لنا ناجي علوش (1985) أن كل الحركات الاجتماعية والسياسية العربية قد عجزت عن إرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، بما في ذلك الحركة الناصرية والحركات الدستورية الليبرالية.

والسبب الرئيسي في هذا الفشل إنما يعود إلى تهميش أولوية المطلب الديمقراطي وفقدان مبدأ المواطنة أي بقاء الإنسان العربي في مرتبة دون المواطن.

و يرى صالح عبد المجيد (1985) أن عجز المجتمعات العربية عن رفع تحدي الديمقراطية الحديث إنّما يتصّل بمشكلة الجهل والحيف في توزيع الثروة وهما ظاهرتان خطيرتان ويمثلان العائق الرئيسي أمام بناء المواطنة وإرساء قواعد الديمقراطية.

ورغم صعوبة تحقيق المشروع الديمقراطي ورغم عدم مثول الديمقراطية بين أولويات المشروع الحري العربي فإنّ فكر النخبة المثقفة قد كان سبّاقا في هذا المجال وسعى إلى تذليل الصعوبات والكشف عنها أوّلا. ولا يزال المفكرون منكبين على هذه المسألة ساعين وراء دراسة الوضعيات والكشف عن سبل التقدّم نحو بناء مجتمع ديمقراطي حديث.

وهذه المسيرة الفكريّة هي دليل على أنّ المجتمع العربي ونخبه المفكرّة ليسوا في علاقة انفصام أو عداء والمبادئ الحديثة للمواطنة والديمقراطية، والطّريق الى الديمقراطية محفوف بالمصاعب. وطبيعي أن يرتكز اهتمام أرباب الفكر والقلم على معالجة هذه القضيّة بأكثر تفان وحزم في الوقت الراهن ومنذ سقوط جدار برلين.

5 ـ 2 ـ فكرة الديمقراطية في الوطن العربي وانطلاق المسار العالمي بعد سقوط جدار برلين

5 ـ 2 ـ 1 ـ تعدد الرؤى أمام حقيقة التحول الديمقراطي الحديث

إن الجدل القائم حول الديمقراطية قد شهد انطلاقته الفعلية إثر سقوط جدار برلين وتقدم الأوضاع العالمية نحو الاختيار الديمقراطي العالمي. وبذلك أصبح الصراع بين المطالبين بالديمقراطية والمحبطين لها أشد حدة وضراوة.

وعلى المستوى الأكاديمي يبرز للعيان موقفان متضادّان : موقف يرى في العالم العربي استثناء تاريخيا معاديا لمبادئ الديمقراطية ويحوّل أصحابه الذريعة الثقافية والدينية إلى جدار يمنع العالم العربي من الالتحاق ببقية التجارب الديمقراطية.

و موقف أخر يرى أن المسار الديمقراطي العالمي سيهزّ العالم العربي ويحقق التحول النوعي في المجتمع مخرجا إياه من عزلته. و قد عبر عن ذلك غسّان سلامة (1994) في قوله :

إن موجة الديمقراطية والتي انطلقت من أوروبا الجنوبية ووصلت إلى حد أمريكا اللاتينية ثم وصلت إلى أوروبا الشرقية لم تجعل مثقفي جهتنا في عزلة عن عالم التحولات الديمقراطية« (سلامة Salame : 94 ص 28)، ونفهم من ذلك أن عالمنا العربي اليوم يشهد صراعا اجتماعيا وفكريا يتمحور حول تثبيت أصول الديمقراطية الحديثة في الفكر والسلوك والنظام، أي داخل المؤسسات وانساق اشتغالها. ونفهم أيضا أنه بعد التحولات الكبرى التي شهدتها أنظمة أوروبا الجنوبية والشرقية يأتي دور العالم العربي في اكتساح المرحلة الديمقراطية الجديدة.

ومن الضروري أن نترك جانبا الأطروحة الثقافوية والقائلة بعجز المجتمع العربي عجزا ثقافيا تاريخيا عن بناء الديمقراطية وقد صغنا حججا عديدة على أن النقائص الحقيقية ليست عوائق أبدية تحول دون بناء المواطنة والديمقراطية.

ونحن نعرف أن المواطنة أبعد ما تكون عن الحالة الطبيعية الثقافوية للمجتمعات وإنما هي وليد مخاض عسير قد يدوم قرون طويلة. إن مسار الديمقراطية عملية بناء طويل المدى يشهد العديد من التحولات والطفرات التاريخية الهامة.

5 ـ 2 ـ 2 ـ المشروع الديمقراطي و مسار التحول

وبعد أن نطرح جانبا الأطروحات الثقافوية (هشام شرابي 1988) ؛ (Antoun 1989) علينا أن ننظر في ما أقترحه بعض المفكرين العرب من مشاريع ديمقراطية. والدّارس لهذه الخطط يلاحظ تباينا واضحا في مستوى المنطلقات الفكرية والتوجهات العملية.

ويكمن الاختلاف في درجة تعقيد الشروط المنصوص عليها ونوع الديمقراطية المطالب بها. ولعل أكثرها سطحية وأقلها شروطا ما يطالب به عزيز الأزمه (1994) Al.Azmeh وغسّان سلامه (1994) ومن نحا نحوهما. وهؤلاء يستعملون عبارة «اتفاق مؤسسات» « un arrangement institutionnel » يمكّن من ضمان مشاركة المواطنين في اختيار المسيّرين وذلك عبر تنظيم الانتخابات. وهم يقرّون أن هذه الديمقراطية السياسية هي نقطة البداية التي يجب الانطلاق منها في أسرع وقت. و لا بأس من ديمقراطية دون وجود أفراد أو مجموعات من الديمقراطيين وشعارهم « ديمقراطية دون ديمقراطيين».

والحديث عن الديمقراطية السياسية قد أسال حبرا غزيرا (محمد جابر الأنصاري، 1996، جاد كريم جباعي 1988، Leca 1994)على عكس هذا التصور السياسي الصرف للديمقراطية ذهب سميرأمين (1993) إلى التأكيد على شمولية فكرة الديمقراطية و أهمية الديمقراطية الاجتماعية في بناء المجتمع الديمقراطي الحديث. والحقيقة أن هذا الفهم الشّمولي للدّيمقراطيّة لم يكن وليد هذه المرحلة الأخيرة. وعلى سبيل الذّكر ولا الحصر نرى أن عارف دليلة (1984) قد ميّز الدّيمقراطيّة النخبويّة من الدّيمقراطيّة الشّعبيّة والتّي عرّفها على أنّها أسلوب حياة كامل وليست مجرّد أسلوب إدارة. وهكذا نلاحظ أن هذا التصوّر الشّمولي للدّيمقراطيّة يتفق والتطلّع إلى بناء المواطنة وتركيز مبادئ حقوق الإنسان. ويؤكد رامز عنتباوي (1994) والسيد زيداني (1994) أن رعاية حقوق الإنسان والديمقراطية أمران لا ينفصلان لأن المواطنة والقيم الإنسانية هي أساس البناء الديمقراطي. وهذا فهم أكثر عمقا لشمولية مفهوم الديمقراطية وللبناء التاريخي للدّيمقراطيّة الذي ليس في الواقع إلا بناء للإنسان المواطن.

و لكي نكون عمليّين، فإنّنا سنسعى إلى الإجابة عن سؤال نديم البيطار (1985) ماهي القوى ذات المصلحة في إرساء الحرية والحقوق الديمقراطية ؟

وحسب رأينا فإن هذا السؤال يمكن إدماجه ضمن منهجية علمية عملية تعتمد لضبط خطة يبنى على أساسها المشروع الديمقراطي.

وترتكز هذه المنهجية على المبادئ التالية :

– تحليل الفوارق الفاصلة بين وضعية الانطلاق وهي الوضعية الحالية ووضعية الوصول وهي الوضعية المرغوب تحقيقها. ويتم هذا التحليل عبر دراسة شتى المواقف والاستعدادات للفاعلين الحقيقيين والذين يمثلون طرفا هاما في الوضعية المدروسة.

ـ تحليل المواد البشرية و المادية و النظر في سبل توظيفها قصد بلوغ الأهداف.

ـ تحليل العراقيل التي تقف أمام بلوغ الهدف والعمل على تحوليها إلى مصادر إن أمكن أو تذليلها أو الحدّ من درجة إعاقتها للمشروع.

ـ المتابعة المستمرة و تقويم التطورات الجزئية والمتصلة بمدى التقدّم أو التّراجع بوضعيّة الوصول المأمول بلوغها.

نؤكّد أن هذه المنهجيّة العمليّة تستوجب الاستناد إلى رؤية نظريّة لمفهومي الديمقراطية والمواطنة. ولاكتساب هذه المنهجيّة القدر المطلوب من النجاعة فإنه يتعين أن تطبق في ميادين خصوصية وتنفذ داخل كل بلد عربي على وجه الخصوص. وهو عمل يهم شتى القطاعات كالتعليم والإعلام والتشريع و غيرها من الميادين المتصرف فيها عامة من قبل الدولة.

ومن المفيد أيضا أن تتعدد الدراسات الميدانية والدّراسات المقارنة بين شتى الأقطار العربية على منوال محاولات عبد الباقي الهرماسي (1975–1984–1994) وهي محاولات على أهميتها تبقى غير كافية لسنّ سنّة الدراسات المقارنة.

ومعلوم أن كل بلد يمثل كيانا سياسيا مستقلا وتجربة خاصة في مستوى التأسيس والنظم السياسية والتجارب التنموية. ونتيجة لعوامل عديدة فإن الأدنى المطموح إليه يختلف باختلاف أوضاع البلدان. ومن الهام أن ننظر في عوامل التحول الديمقراطي الحديث و نتساءل عن القوى الدافعة له.

ويرى عبد الإله بلقزيز (1997) أن هذا التحول يرتبط بأربعة عوامل :

ـ الفشل السياسي للدكتاتورية

ـ تهديد الحرب الأهلية سلام الدول و أمنها

ـ الضغط العالمي

– تطور ثقافة ديمقراطية جديدة

ويلتقي عبد الإله بلقزيز (1997) مع علي أومليل (1985؛1991) في اعتبار تحول أنماط شرعية الدولة من المصادر التقليدية إلى المصادر العقلانية الدستورية وجها هامّا من وجوه التقدّم نحو الدّيمقراطيّة. إن التحول الديمقراطي هو بالتأكيد تحول ثقافي وليس مجرد تحوّل مؤسّساتي أو تشريعي.

ونلاحظ في مستوى ما يقدمه عبد الإله بلقزيز (1997) من تفاسير أن هذا التحوّل يخصّ مباشرة الدولة باعتبارها طرفا فاعلا في المسار الدّيمقراطي سواء شدت عملية التحول وسعت إلى الإبطاء بحركتها أو دفعتها إلى الأمام.ويرى بشارة قادر (1997) أن مسار التحول يقترن بوضعيّة خصوصيّة سمتها تأزم الدول العربيّة و عجزها، مقابل بروز قوى المجتمع المدني.

ونحن إذ نتفق مع بشارة قادر (1997) في رفضه لفكرة الانتقال الميكانيكي للنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي وإذ ندعم اختياره في البحث عن العوامل الداخلية المسببة لاتخاذ توجه ديمقراطي عربي فإننا لا نعتقد أن الدول العربية في معزل عن مراكز الفعل في التحول الديمقراطي.

وتبقى الدول في نظرنا الطرف الفاعل في توجيه القرارات الداخلية والخارجية كما أن للدول قدرة على استيعاب الضغط العالمي والتصرف فيه وفق مصالح فئاتها.

إن الديمقراطية ليست موجة عالميّة تهزّ العالم العربي هزّا لتمنحه «نظما ديمقراطيّة» غريبة عنه. فالديمقراطية لا تكون إلاّ وليدة قوى المجتمع والدولة معا وهي استمرارية لتجربة وطنية تاريخية.

5 ـ 2 ـ 3 ـ دور الدولة و المجتمع المدني في التحول الديمقراطي

مهما كان قصور الدولة في أخذها عن الثقافة الديمقراطية فإنها تبقى في مجتمعاتنا العربية المؤسسة الأكثر سيطرة على المجتمع المدني والأكثر قدرة على مراقبة المجتمع وتوجيه فعله التاريخي. وهي لا تزال مجسّدة للإرادة الوطنية رغم ما لحقها من أزمات سياسيّة و ماديّة و رغم اختناقها تحت وطأة بيروقراطيّة عديمة النجاعة وعاجزة تمام على تجسيد روح العقلانية والمعاصرة.

ودون أن تحل أزمات الدول فإن الديمقراطية العربية ستنبع من الأزمات كما اتفق على ذلك جل المفكرين المعاصرين ولعل الانتصار المرجوّ للأفكار الديمقراطية إنما يبرز من خلال تحولها إلى نظام قيم تفرضه قوى المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع الدولي ولا تجد الدّول السبيل إلاّ أن تقرّ به، وهذه خطوة هامة في طريق بناء مجتمع ديمقراطي عربي.

يقوم النّموذج الوطني القومي الديمقراطي على مبدإ توحّد قوى المجتمع بما في ذلك الدولة حول مبادئ الديمقراطية والمواطنة ويقول توران في هذا الصدد : « لا تتطلب المواطنة دولة جمهورية أقوى من الجميع، بل تقتضي وجود مجتمع قومي أي وجود قوّة التحام تجمع بين المجتمع المدنيّ والنّظام السّياسي والدولة» (توران، 1994 : ص 100).

ويرى برهان غليون (1992) أن أول مشكل يجب حلّه بالنسبة للنظرية السياسية العربية هو أن نعقد الصلة بين المجتمع المدني والدولة وأن نترك جانبا القول بضرورة الصراع والتصدع وحتميته ويذهب عزيزالأزمه (1994) إلى القول :

كما نلاحظ فإن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني واغتراب كل طرف عن الآخر ليس إلا صناعة أيديولوجية خطيرة تؤدي إلى تصور شعبوي للمجتمع « الازمه،1994: 250) ويلتقي كل من عبد اللطيف لبيب (1991) ومحمد جابر الأنصاري (1996) وسويم عزّي (1987) في اعتبارهم الدولة أداة فاعلة في التحول الديمقراطي الحديث. وبناء عليه، يبقى من الضروري على الحركة الديمقراطية الحديثة أن تجمع سائر قوى المجتمع في عملية البناء الديمقراطي. وقد انطلقت حركات الدمقرطة من قيادات الدولة والمجتمع المدني أي من نخب المجتمع.

ويبقى العامل الأساسي لدفع مسيرة الديمقراطية هو العامل البشري، والمثقفون هم القوة الأكثر إلحاحا في طلبهم للديمقراطية في شتى مظاهرها و أشكالها. وتحتاج وستحتاج المواطنة الديمقراطية إلى دعم المثقفين والنخب سواء انضمّوا إلى الدولة أو بقوا خارجها.

إن الطريق إلى الديمقراطية يستدعي سيادة القيم الديمقراطية على المجتمع وطالما لم يعرف الإنسان العربي معنى احترام القيمة الجماعية أي قيمة الإنسان فإن أيّ مشروع ديمقراطي بمعانيه الإجرائية والسياسية لن يعرف سبيلا إلى النجاح. إن المواطنة والديمقراطية هي أبعد ما يكونا عن

الثقافة السّياسيّة التلقائيّة، ويستوجبان بالتّالي حركة عقل وتوعية وتربية مستمرّة. ونفهم جيدا أن مستقبل الديمقراطية بيد الأجيال الصاعدة والسبيل إليها يتم عن طريق التربية على المواطنة وتنشئة أبنائنا حسب ما تميل إليه أنفسهم من تطلعات إلى غد أفضل. ويتمّ ذلك عبر الاندماج في المجتمع والتّربية على المسؤولية والمشاركة.

خـــلاصة

حاولنا في هذا العمل الموجز أن نوضح معاني مفهوم المواطنة باعتباره مصطلحا متداولا في علم الاجتماع السياسي. وحاولنا الاستفادة من أهم التنظيرات الغربية في مقاربتنا لواقع التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

وسعينا إلى كشف العلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الديمقراطية.

وقد فرغنا من هذه المقاربة المفاهيمية إلى محاولات في البحث عن معاني التحول الديمقراطي في المجتمع العربي الراهن، محاولين الكشف عن التنظيرات المساعدة على فهم مسار التحول والفعل فيه إيجابا قصد دفع الحركة الديمقراطية.

وحاولنا طوال هذا العمل أن نثبت أنّ الانتماء إلى الحضارة العربيـة الإسلاميـة لايمثل عائقا تاريخيا أما الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي معاصـر.

وكشفنا أيضا، أن التجارب السلبية التي شهدها هذا المجتمع خلال هذا القرن لا تقصيه أبدا على أن يواصل سيره نحو بناء المواطنة اللّبنة الأساسية لتركيز ديمقراطية مستمرّة

المراجع

- برهان غليون (1993). نقد السياسة - الدّولة والدّين - المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر. - بيروت : الطّبعة الثّانية.
- برهان غليون وآخرون (1994). حول الخيار الديمقراطي : دراسات نقديّة. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1994.
- سويم العزّي (1987). الديكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث. المركز الثقافي العربي ببيروت، لبنان - الدار البيضاء، المغرب.
- شارلز باتروورث (1990). الدّولة والسّلطة في الفكر السياسي العربي. لندن : دار السّاقي.
- علي أومليل (1985). الإصلاحية العربية والدولة الوطنية. المركز الثّقافي العربي الدار البيضاء - المغرب الطبعة الأولى.
- علي أومليل (1991). في شرعيّة الاختلاف - دار الطليعة ببيروت.
- عفيف البوني (1987). رؤية تاريخيّة لقضايا مستقبليّة. تونس دار الرّياح الأربعة للنّشر.
- منذر عنبتاوي (1994). الإنسان قضيّة وحقوق (دفاعا عن حقوق الإنسان في الوطن العربي). - تونس : المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- المعجم العربي الأساسي لاروس (1989). المنظمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم.

الدوريات والمقالات

- برهان غليون (1992). «الدّولة والنّظام العالمي للتقسيم الدّولي» من كتاب جدليّة الدّولة والمجتمع بالمغرب. الدّار البيضاء : افريقيا الشّرق الطّبعة الأولى 1992، ص 39 - 83.
- برهان غليون (1992) . «بناء المجتمع المدني العربي - دور العوامل الدّاخليّة والخارجيّة المستقبل العربي 4/1992 عدد 107، ص 105 - 124.
- ثناء عبد اللّه (1994). «خصوصيّة طرح الدّيمقراطيّة في الواقع العربي». المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربيّة عدد 178، 1994، ص 4 - 26.
- جاد كريم الجباعي (1988). «أزمة الفكر السّياسي العربي». الوحدة جويلية - أوت 1988، ص 164 - 173.
- رشيد شقير (1991). «الديمقراطية وفكر ياسين الحافظ». الفكر العربي، ديسمبر 1991، ص 235 - 244.
- زكي حنّوش (1997). «مستقبل حقوق الإنسان والشّعوب في ظلّ النّظام العالمي الجديد»، الفكر العربي، خريف 1997 عدد 4 سنة 18، ص 228 - 254.
- سعد الدّين إبراهيم (1984). «مصادر الشرعيّة في أنظمة الحكم العربيّة»، المستقبل العربي، 4/1984، ص 93 - 118.
- سعد الدّين إبراهيم (1988). «أزمة الفكر السّياسي»، الوحدة سبتمبر 1988، ص 5 - 27.
- سعيد بنسعيد (1986). «الصحيح والمعتلّ في الحديث عن الفكر القومي الجديد»، الوحدة عدد 18، مارس 1986، ص 12 - 17.
- سمير أمين (1984). «ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الدّيمقراطيّة في الوطن العربي»، المستقبل العربي 4/1984، ص 119 - 131.
- سمير أمين (1993). «البديل الوطني الشّعبي الدّيمقراطي في الوطن العربي»، المستقبل العربي 6/1994، ص 97 - 119.
- صلاح عبد المجيد (1985). «التطبيق الدّيمقراطي في الوطن العربي»، الوحدة السّنة الأولى، عدد 12، سبتمبر 1985 ذو الحجّة 1405، ص 47 - 58.
- الطّاهر لبيب (1992). «علاقة المشروع الدّيمقراطي بالمجتمع المدني»، المستقبل العربي 4/1992، عدد 107، ص 80 - 104.
- عادل حسن (1984). «المحدّدات التّاريخية والاجتماعية للدّيمقراطيّة»، المستقبل العربي، 9/1994، ص 4 - 27.
- عارف دليلة (1984). «ديمقراطيّة نخبويّة أم ديمقراطيّة شعبيّة». المستقبل العربي 12/1984، ص 48 - 66.
- عبد الإله بلقزيز (1997). «الانتقال الدّيمقراطي في الوطن العربي : العوائق والمكوّنات»، المستقبل العربي 5/1997، ص 17 - 31.

- عبد اللّه ساعف (1985). «حول بعض مفاهيم الدّيمقراطية في الوطن العربي (نماذج مغربيّة)»، الوحدة السّنة الأولى، عدد 12، سبتمبر 1985 ذو الحجّة 1405، ص 20 - 28.

- عبد اللّطيف لبيب (1991). «مفهوم المجتمع المدني : الواقع والوهم الإيديولوجي». الوحدة عدد 81، ص 60 - 66.

- علي محافظة (1994). «المعوقات أمام تطوير التّربية على حقوق الإنسان والدّيمقراطيّة في الوطن العربي والبدائل المطروحة». منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان. النّدوة العربيّة حول التّربيّة على حقوق الإنسان والدّيمقراطيّة، تونس 18 - 20 فيفري 1993.

- فهمي هويدي (1992). «الإسلام والدّيمقراطيّة». المستقبل العربي 12/1992، ص 4 - 38.

- فهيمة شرف الدّين (1992). «نحو تأصيل ديمقراطي للثّقافة العربيّة». الفكر العربي. السّنة 13، عدد 4 ديسمبر 1992، ص 13 - 30.

- كمال عبد اللّطيف (1986). «الدّيمقراطيّة في الوطن العربي». المستقبل العربي 5/1986، عدد 87، ص 152 - 165.

- محمّد جابر الأنصاري (1996). «الدّيمقراطيّة ومعوقات التّكوين السيّاسي العربي»، المستقبل العربي عدد 203، جانفي 1996، ص 4 - 12.

- محمّد عبد الباقي الهرماسي (1984)، «القوميّة والدّيمقراطيّة. المستقبل العربي 2/1984، ص، 131 - 139.

- ميشال كيلو (1988). «حول أزمة فكر الطّبقة الوسطى السّياسي». الوحدة جويلية - أوت 1988، ص 59 - 67.

- ناجي علّوش (1985). «إشكالية الحريّة والدّيمقراطيّة في الفكر العربي الحديث»، الوحدة السّنة الأولى، عدد 12، سبتمبر 1985 ذو الحجّة 1405، ص 35 - 46.

- نديم البيطار (1985). «الدّيمقراطيّة بين المثال والواقع». الوحدة السّنة الأولى، عدد 12، سبتمبر 1985 ذو الحجّة 1405، ص 10 - 19.

- هشام القروي (1988). «أزمة الفكر أم أزمة الواقع». الوحدة جويلية - أوت 1988، ص 6 - 19.

BIBLIOGRAPHIE

1 - Al-AZMEH, A. (1994). Populisme contre démocratie. Discours démocratisation dans le monde arabe. Traduit de l'anglais par Amale Naccache. Edité in Salmé (ed), 1994, 233-252.

2 - ANTOUN, R (1989). Muslim Preacher in the Modern World :A Jordanian Case Study in Comparative perspective, Princeton University Press, Princelon.

3 - ARKOUN, M. (1986). L'Islam morale et politique. Edition DESCLEE DE BROUWER.

4 - BADIE, B (1984). Le développement politique. 3ed Economica 1984, cité in Azzi, pp 70, 115.

5 - BADIE, B (1986). Les deux Etats. Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam. Paris : Fayard.

6 - BADIES, B. (1992). L'Etat importé l'occidentalisation de l'ordre politique. Paris : Fayard.

7 - BASTENIER, A. & DASSETO, F. (1993) Immigration et espace public. La controverse de l'intégration. Paris : CIEMI L'HARMATTAN.

8 - BENDIX, R. (1977). Nation-bulding and Citizenship. California : Berkley, University of California Press.

9 - BIRNBAUM, P. (1996). Sur la citoyenneté. lannée sociologique, Volume 46. n 1, 57 - 85.

10 - BIRNBAUM, P. (1997), Sociologie des nationalismes. Paris : P.U.F. 1ère édition.

11 - BOUAMAMA, S., CORDEIRO, A., ROUX, M. (1992). La citoyenneté dans tous ses états. De l'immigration à la nouvelle citoyenneté. Paris : édition l'Harmattan.

12 - GELLNER, E (1991) "Civil Society in Historical Contex", International Social Science Journal, (Août), Numéro 129, 495-510.

13 - KEANE, J. (1988). Democracy and Civil Society, Verso, Londres.

14 - KHADER, B. (1997). Etat, société civile et démocratie dans le monde arabo-musulman. Mediterranean Journal of Human Rights, volume 1, number 3, 33-68. University Building, St. Paul street Valletta, Malta.

15 - LECA, J. (1994). "La démocratisation dans le monde arabe : incertitude, vulnérabilité et légitimité. In Ghassan Salamé (ED), 35-94.

16 - MARSHALL, T.H. (1964). Class, Citizenship, and Social Development. First Greenwood Reprinting 1973 in the United States of America.

17 - MONTEN Abdul Rachid (1977). Democratic and Shura-Based System : A Comparativ Analysis : "A democratic state can create a civil society and a democratic civil society can sustain a democratic political set-up." in ENCOUNTERS, Vol 3 N 1 March 1997, 3-21.

18 - SALAMÉ, GH. (ED) (1994) Démocraties sans démocrates. Paris : Fayard.

19 - SCHNAPPER, D. (1994). La communauté des citoyens. Paris : NRF.

20 - SCHNAPPER, D. (1997). La communauté des citoyens : reconstruire la nation, HAARSCHER & LIBOIS (ED), 33 - 40. Editions Université de Bruxelles.

21 - SELGMAN, A. (1992). The Idea of Civil Society, Free Press, NY.

22 - SHARABI, H. (1988). Neopatriarchy : A Theory of Distorted Change in Arab Society, Oxford University Press, Oxford et New York.

23 - TAMIMI, Azzam. (1977). Democracy in Islamic Political Thought. Encounters, 3 M 1, 21-24.

24 - TOURAINE, A. (1992) Critique de la modernité. Paris : Fayard.

25 - TOURAINE, A. (1994). Qu'est-ce que la démocratie ? Paris : Fayard.

26 - TOURAINE A. (1997) le nationalisme contre la nation. Dans Pierre Birnbaum (ed), Sociologie des nationalismes, 401-424. PUF.

27 - WIHTOL DE WENDEN, C. (1992). Question de citoyenneté. Espace et société, numéro 68, 37- 46.